بالتعاون مع

ورقة سياسات عامة
لغة الإشارات
جسر للقطع مع الإقصاء

يقوم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بتنفيذ مشروع «حتى يصبح اللامرئي مرئيا» بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

وكجزء من هذا المشروع، وضع مركز كوثر وشركاؤه استراتيجية وطنية للمناصرة، لإزالة الحواجز التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقات البصرية والسمعية، لضمان أخذ احتياجاتهن في الاعتبار، وتعزيز المشاركة بشكل أفضل في الحياة العامة، والوصول إلى الخدمات المجتمعية، بما في ذلك الرعاية المناسبة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما تم بعث ائتلاف من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتنفيذ استراتيجية المناصرة تحت مسمى «ما تتجاهلنيش وأقرا حسابي»

تم إعداد هذه الورقة السياسية بالشراكة مع جمعية صوت الأصمّ التونسية، وتستند إلى تحليل وثائقي ومجموعات تركيز ومقابلات مع عدد من المهنيين والمهنيات ومسؤولين/ات من المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، والجهات الفاعلة من المجتمع المدني وأصحاب الحقوق من ذوي الإعاقة السمعية في تونس.

التحالف

الملخص التنفيذي

يواجه ما بين 18,000 و30,000 شخص من الصم وضعاف السمع في تونس حواجز تمنعهم من الوصول الكامل إلى حقوقهم الإنسانية. وكثيرا ما تختلف الأرقام والإحصاءات الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية مع تقديرات المجتمع المدني وطنيا ودوليا، حيث تعتبر أنّ العدد يفوق ذلك بكثير، لا سيما بسبب اختلاف منهجيات العد والتعاريف المستخدمة.

وقد بذلت تونس جهودا حتى قبل تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال سن قانون يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2005. بالإضافة إلى ذلك، ساعد إنشاء قسم لغة الإشارات داخل المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، منذ 2003، على دعم الجهود الحكومية والمدنية المبذولة للعناية بذوي وذوات الإعاقة السمعية.

كما ضمن دستور 2014 ثمّ دستور 2022 حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة من خلال الفصل 54 الذي ينصّ على أنه «تحمي الدّولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كلّ تمييز وتتّخذ كلّ التّدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع». كما يتكامل الفصل مع مختلف فصول باب الحقوق والحريات التي تسري وجوبا على الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

وتعدّدت الاستراتيجيات الوطنية والبرامج الهادفة لإدماج الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، سواء بشكل مباشر، عبر برامج وزارة الشؤون الاجتماعية واستراتيجياتها أو في إطار سياسات التعليم والصحة والمرأة والطفولة وغيرها من المجالات الأفقية، ومع ذلك، فإن هذه الجهود لا ترقى إلى المستوى المطلوب لضمان الإدماج الشامل، وهو ما وجّهته لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة [1] في ملاحظاتها إلى تونس، والتي أكّدها مجلس حقوق الإنسان بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل[2] .

ويبدو أن الإعاقة السمعية تعدّ من أكثر المجالات التي تأخّر فيها تحقيق تقدّم حقيقي، نظرا لخصوصية هذه الإعاقة، ونظرا للتحديات التي يواجهها تطور لغة الإشارات في تونس، والتي تنبع أساسا من عدم الاعتراف بها كلغة رسمية، والقيود المفروضة على نشرها خارج السياق الجامعي، وهنا يصبح من الضروري التفكير في أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات وضمان وصول الصم وضعاف السمع بشكل مستقل إلى الحقوق والخدمات عبر توسيع إمكانية استخدام لغة الإشارات.

إنّ تعزيز قطاع ترجمة لغة الإشارات، وتطويره داخل إطار تفكير استراتيجي للترويج للغة الإشارات وتعليمها على نطاق واسع، يتطلب تقاربا بين جهود الدولة والجمعيات لضمان عدد أكبر من الأشخاص الذين يتقنون لغة الإشارات بجودة تتغلب على نقص الموارد البشرية، وباعتماد حلول تكنلوجية مجدّدة وذات كلفة مقبولة.

هذا الموجز السياساتي، الذي أعده مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب كوثر وشركاؤه في التحالف، موجه في المقام الأول إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة تونس المنار والمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ويقترح مداخل تساهم في بناء رؤية مشتركة تشمل مختلف أصحاب المصلحة من أجل ضمان دمج أفضل للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة السمعية.

[1] اتفاقية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
[2] الاستعراض الدوري الشامل

المقدمة:

تقدّر أرقام المعهد الوطني للإحصاء[3] في 2014، 8,484 شخصا أصما بالكامل في البلاد و14,512 شخصا يعانون من صعوبات في السمع، دون اعتبارهم من ذوي وذوات الإعاقة. ووفقا للمصدر نفسه، فإن 61% من الأشخاص ذوي الإعاقة أميون. 2,2% منهم فقط مسجلون في التعليم العالي. ووفقا لأرقام وزارة الشؤون الاجتماعية، يعاني ما يقارب من 18,832 شخصا من الإعاقة السمعية في تونس، [4] وهذه الأرقام محل خلاف من قبل الجهات الفاعلة المتخصصة في المجتمع المدني التي تقدم رقما يبلغ 30,000 شخص؛ ويفسر هذا التناقض بشكل أساسي على اختلاف المنهجية المستخدمة في التعداد، وتعريف الإعاقة المعتمد[5].

كما أنّ البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي وذوات الإعاقات المتعددة ليست مفصلة بما فيه الكفاية حسب نوع الإعاقة، وهذا من شأنه أن يغطي ما يقرب من 50,000 شخص، حيث يمكن أن يكون عدد هام منهم حاملين وحاملات لإعاقات سمعية بالإضافة إلى إعاقات أخرى.

وتظهر البيانات المتعلقة بتوزيع الإعاقة السمعية بين الرجال والنساء انتشارا متساويا تقريبا (7140 امرأة مقابل 7371 رجلا، (التعداد السكاني، 2014)، ولكن من المهم مع ذلك ملاحظة أن الإعاقة السمعية تشمل في المتوسط 6,3% من مجمل السكان في كافة الولايات دون استثناء، مع ارتفاع في بالبعض منها، حيث توجد أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في السمع في ولايات صفاقس (10,6 في المائة) ونابل (8,7 في المائة) وتونس (6,8 في المائة) وسوسة والمنستير (8,7 في المائة) ومدنين (6,9 في المائة) وقابس (5,3 في المائة).

وتعتبر الإعاقة عموما أحد أهمّ أسباب عدم النفاذ الكامل للحقوق الإنسانية، تضاف إليها بالنسبة إلى النساء مسألة التمييز على أساس الجنس، حيث أنّ النساء ذوات الإعاقة معرضات لخطر إضافي من الاعتداء الرمزي والجسدي والجنسي والاقتصادي، سواء داخل الأسرة أو حتى من مقدمي/ات الخدمات ومقدمي/ات الرعاية الصحية. وحسب الدراسات الدولية، ما بين 40 و68 في المائة من الشابات ذوات الإعاقة يكنّ قد تعرضن للعنف الجنسي قبل بلوغ سن 18 عاما [6]. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة العديد من الحواجز التي تحول دون حصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الافتقار إلى التثقيف الجنسي الشامل ووسائل منع الحمل، وعدم كفاية اختبارات الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم إجراء فحص روتيني للسرطانات التي تصيب النساء، وزيادة خطر الحمل القسري والإجراءات الطبية القسرية.

الإعاقة السمعية تشتمل على خصوصية تضيف طبقة أخرى من صعوبات النفاذ والإدماج. حيث أنّ الصلة بين فقدان السمع لدى النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي موضوع معقد وغالبا ما يتم تجاهله، حيث تواجه النساء ذوات الإعاقات السمعية العديد من التحديات والحواجز التي تعرضهن لخطر متزايد من العنف وسوء المعاملة والتمييز[7].

ووفقا لمنظمة (DAWN [8])، فإن النساء ذوات الإعاقة السمعية هن أكبر وأفقر مجموعة من الأقليات، مع أعلى معدلات العنف البدني والمالي والنفسي والأسري [9]. وفي حين تشير التقديرات إلى أن فردا واحدا من كل أربع أسر لديه فرد من أفراد الأسرة من ذوي الإعاقة [10]، فإن معدل الانتشار العالمي أعلى بالنسبة للنساء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يقدر أن النساء يشكلن ما يصل إلى ثلاثة أرباع الأشخاص ذوي الإعاقة [11]. وحيث تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم للعنف الجسدي و / أو الجنسي أو عنف الشريك الحميم في حياتها، **فإنّ النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة مرتين للعنف القائم على النوع الاجتماعي [12].**

[3] المعهد الوطني للإحصاء.
[4] التقارير الاولية المقدمة من تونس بموجب المادة 35 من الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة [1 تموز/يوليه 2010]
[5] منظمة هانديكاب انترناشيونال تونس: في منشور صدر عام 2018 ، تقدر منظمة HI Tunisia عدد الصم في تونس بحوالي 30,000 شخص.
[6] () منظمة الصحة العالمية، «صحيفة وقائع: العنف ضد المرأة».
[7] https://www.hi-canada.org/sn_uploads/fck/HI_Note_Femmes-en-situation-handicap_V3.pdf
[8] شبكة النساء المعوقات في كندا
[9] () منظمة (DAWN) كندا، «أكثر من حاشية سفلية: إيضوجرافيك»، s.d.
[10] منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، «التقرير العالمي عن الإعاقة 2011»، 2011.
[11] ONU Femmes ، «موجز القضية: جعل أهداف التنمية المستدامة مهمة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة» ، 2017.
[12] AWAWF Canada، «صحيفة وقائع: النساء ذوات الإعاقة والعنف»، بدون تاريخ.

الإعاقة عامل يضاعف خطر تعرض النساء والفتيات إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتعزى هذه الحواجز إلى عدة عوامل، منها التمثل المجتمعي والمؤسسي الخاطئ للإعاقة وعدم التنبه للبعد الجنسي فيها سواء للنساء أو الرجال، وعدم كفاية الخدمات الصحية أو تعذر الوصول إليها، والافتقار إلى البيانات والبحوث، واستبعاد النساء ذوات الإعاقة من برامج التنمية؛ ونتيجة لذلك، تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لخطر متزايد من المضاعفات الصحية وانتهاكات الحقوق [13] .

لغة الإشارات في تونس: رافعة غير مفعلة بشكل كاف للإدماج

تطورت لغة الإشارات بمرور الوقت داخل فئة ذوي الإعاقة السمعية والصم في تونس، وتأثرت بلغة الإشارات الفرنسية (LSF) ولغة الإشارات الإيطالية (ISL)، بسبب الروابط التاريخية والثقافية مع هذه البلدان. ومع ذلك، لم يتم الاعتراف رسميا بعد بلغة الإشارات كلغة مستقلة من قبل الدولة التونسية على غرار ما ذهبت إليه 80 دولة في العالم حسب الفدرالية الدولية للصمّ. وبالرغم من عدم الاعتراف الرسمي بلغة الإشارات، تقدّم جامعة تونس المنار (المعهد العالي للعلوم الإنسانية -ابن شرف) إجازة في لغة الإشارات منذ 2003، كجزء من مناهجها الجامعية.

ويلعب المجتمع المدني دورا مهما حيث تنظم الجمعية التونسية لمترجمي لغة الإشارات (ATILS) [14] ورش عمل ودورات تدريبية، كما تقوم عديد الجمعيات المختصة على غرار جمعية صوت الأصمّ التونسية (AVST) [15]، والجمعية التونسية لمساعدة الصم (ATAS) [16] ، أو الأكاديمية الرياضية والتربوية للصم في تونس (ASEST) [17] بعديد المبادرات والمشاريع للتوعية والترويج للغة الإشارات وتعليمها.

على الرغم من هذه المبادرات، لا يزال تعليم لغة الإشارات في تونس يواجه العديد من التحديات، مما يؤدي إلى حرمان الأشخاص الصم وضعاف السمع من الوصول المستقل والكريم إلى الخدمات، والمعاناة من الإقصاء، والحكم عليهم برحلة شاقة كل يوم من أجل الوصول إلى حقوقهم في الصحة والتعليم والعمل اللائق والمشاركة، والنفاذ إلى الثقافة أو المعلومات، وكذلك جميع حقوقهم الإنسانية، بالإضافة إلى ما يسلّط على النساء من عبء إضافي بسبب التمييز على أساس الجنس وما يرتبط به من قيم مجتمعية سلبية.

تحديات لغة الإشارات في النظام الجامعي التونسي

بالنظر إلى عدد المجازين/ات في لغة الإشارات في تونس (حوالي 300) في مقابل ما لا يقلّ عن 30,000 شخص من الصم وضعاف السمع، ستكون النسبة مترجم/ة لكل 100 شخص، هذا ويجب الاخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة منهم لا يمارسون فعليا؛ حيث أنه وفقا للجمعيات المتخصصة، فضّل عدد منهم الهجرة، بينما قام البعض الآخر بتغيير مسارهم المهني، ومن بقي منهم ممارسا لا يكفي لتلبية الاحتياجات.

تقدم جامعة تونس المنار، من خلال المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس (ISSHT)، إجازة في لغة الإشارات (LST) منذ عام 2003[18] ، بالإضافة إلى الماجستير المهني في ترجمة لغة الإشارة (LS). يقدم هذا البرنامج فرصا مختلفة لتكوين مدرسين/ات و وباحثين/ات ، ومترجمين/ات في لغة الإشارات.

سنويا، يتمّ قبول ما بين 15 و 35 طالبا وطالبة في الدورة الجامعية، مما يضع العدد الإجمالي للأشخاص الذين حصلوا على الإجازة حوالي 300 متخرج/ة منذ إنشائها في عام 2003.

والجدير بالملاحظة أن قبول الطلبة بالماجستير المهني قد توقف منذ السنة الجامعية 2022-2023 بسبب النقص الحاصل في هيئة التدريس.

---

[13] AECID ، نحن نقرر وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، «الشباب ذوو الإعاقة: دراسة عالمية حول إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية» ، 2018

[14] Association tunisienne des interprètes en langue des signes

[15] Association Voix de Sourd Tunisienne

[16] Association Tunisienne d›Aide Aux Sourds

[17] L›Académie Sportive et Éducative des Sourds de Tunis

[18] بين عامي 2003 و 2010 ، درجة الماجستير (4 سنوات) ، ثم منذ عام 2011 درجة البكالوريوس في LMD (3 سنوات من الدراسة).

ويذكر الأساتذة والطلبة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني عدة أسباب للتحديات التي تواجهها لغة الإشارات التونسية منها [19]:

- عدم تدريس لغة الإشارات (LS) كلغة اختيارية في مرحلة التعليم الثانوي قبل الالتحاق بالجامعة.
- لا يتم الترويج لإجازة لغة الاشارات بشكل كاف في إطار التوجيه الجامعي (عدم وجود تعريف على موقع جامعة تونس المنار)[20]
- ضعف التعريف بالاختصاص وبأهميته على المستوى الوطني.
- عدك وجود لجنة قطاعية خاصة بلغة الإشارات وبقاء هذا الاختصاص مهمشا.
- ضعف عدد مترجمين/ات لغة الإشارات المتخرجين ومغادرة البعض منهم تونس إلى بلدان أخرى حيث توجد فرص مهنية أفضل (خاصة في دول الخليج وكندا وفرنسا). كما يقوم العديد من المترجمين/ات بتغيير مساراتهم المهنية بعد التخرج بسبب عدم وجود فرص عمل واضحة.
- عدم وجود قانون أساسي منظم لمهنة ترجمة لغة الإشارات.
- عدم وجود هياكل رسمية للتحقق من صحة القواميس المتخصصة [21] .
- صعوبات على مستوى إنجاز مشاريع ختم التخرّج مذكرات الماجستير والتكوين خارج الإطار الجامعي.
- نقص فادح في إطار تدريس الاختصاص مما نتج عنه صعوبات إدارية وبيداغوجية.
- عدم مواءمة الإطار القانوني الحالي لمكوني/ات وأو مدربي/ات لغة الإشارات من غير الإطار الأكاديمي.
- عدم تشجيع طبع ونشر نتائج البحوث المنجزة في الاختصاص.
- عدم وجود سياسة لتكافئ الفرص لاختصاص لغة الإشارات على المستوى الوطني؟
- ضعف الشراكات مع المجتمع المدني.
- ضعف التعاون مع الوزارات الأخرى والانفتاح على الجهات الفاعلة التي تحتاج إلى مترجمين/ات لغة الاشارات.

أكثر من 30.000 شخص يسعون للتمتع الكامل بالمواطنة

أكدت عدة آليات تابعة للأمم المتحدة على أهمية تعزيز لغة الإشارات، بما في ذلك:

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التوصية العامة رقم 3(2016) بشأن الحق في التعليم: توصي اللجنة الدول بضمان حصول الأطفال الصم وذوي الإعاقة السمعية على تعليم شامل وجيد يقدم بلغتهم الأم ومن قبل معلمين مدربين على لغة الإشارات.

مجلس حقوق الإنسان: القرار 4/32 (2016) بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع والتنمية: يطلب المجلس إلى الدول «اتخاذ تدابير لضمان وصول الصم وذوي الاعاقة السمعية إلى المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بلغة الإشارات».

تلقت تونس أيضا توميات مباشرة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: ملاحظة ختامية بشأن تونس (2023): تحث اللجنة تونس على «تعزيز التدابير لضمان وصول الصم وذوي الإعاقة السمعية إلى المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال توفير خدمات الترجمة

تشدد الجمعيات المتخصصة باستمرار على الحاجة إلى مترجمي ومترجمات لغة الإشارات، فضلا عن تدريب وسطاء ووسيطات لغة الإشارة (médiation)، من أجل المساهمة في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إلى الخدمات المختلفة، بشكل مستقل. وتتعلق هذه الحاجة أساسا بالحصول على الخدمات الإدارية العامة وخدمات الصحة والنقل، بالإضافة إلى التعليم وغيرها من مجالات الحياة اليومية.

ومن المهم ملاحظة أنه لا يوجد نظام لتدريب الوسطاء في لغة الإشارات، على الرغم من أنه رابط مهم بحسب التجارب المقارنة للبلدان الأخرى في العالم.

إن دور وسيط/ة لغة الإشارات يتجاوز تيسير الترجمة ويتعلق الأمر أيضا بتسهيل التواصل والدفاع عن حقوق دوس وذوات الإعاقة السمعية.

ويعمل وسطاء لغة الإشارات في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل التعليم والصحة والخدمات القانونية والأعمال والحكومة. ويتزايد الطلب على وسطاء لغة الإشارات، عندما يصبح المجتمع أكثر شمولا ويشارك الأشخاص الصم وضعاف السمع بشكل أكبر في الحياة العامة لإثراء المعاجم اللغوية للإشارات.

[19] لاغراض هذه الوثيقة، تم تنظيم مجموعة تركيز مع المترجمين والمعلمين و AVST، وتم إجراء استبيان بين الطلاب والخريجين، بالإضافة إلى اجتماع مع السيدة بسمة الشاذلي، رئيسة القسم في ISSHT.

[20] https://rb.gy/imyvmt

[21] بعض التجارب والمبادرات: AVST في عام 1986، معهد النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2009، بعض المحاولات في مسرد للانتخابات (2011)، إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك، تبين في الدراسة التي أجراها مركز كوثر في 2002 بعنوان «تحليل احتياجات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة ضد العنف والإعاقة القائمين على النوع الاجتماعي» أن وصول النساء ذوات الإعاقة السمعية إلى الخدمات والمعلومات محدود جدا، إن لم يكن معدوما.

وفي «دراسة حول إمكانية الوصول إلى مرافق العنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء ذوات الإعاقة ضحايا العنف»، [22] التي نشرها صندوق الأمم المتحدة للسكان في 2023، يبدو أن عدد النساء ذوات الإعاقة اللاتي يتمكّنّ من الوصول إلى الخدمات ضعيف جدا ؛ فعلى سبيل المثال، كل مركز (من 8 مراكز تغطيها الدراسة)، يستقبل ما بين 50 و 120 امرأة من ضحايا العنف سنويا في المتوسط، منهن 2 إلى 20 من ذوات الإعاقة في حين أنّ 80% من النساء ضحايا العنف ذوات الإعاقة يعانين من إعاقة سمعية [23].

وتشير نفس الدراسة الى عدم وجود تدريب موجه للمهنيين/ات والمتطوعون/ات لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي وذوات الإعاقات السمعية أو البصرية. كما أن المراكز غير مجهزة بمرافق خصوصية بسبب نقص الموارد؛ كما أنّ الأمر الحكومي عدد 2020-582 المؤرخ 14 أوت 2020، المتعلق بمراكز رعاية النساء والأطفال ضحايا العنف يشير إلى قضية الإعاقة فقط بطريقة مقتضبة للغاية. ومع ذلك، تم العمل على تجهيز مركزين لاستقبال النساء ذوات الإعاقة السمعية أو البصرية كجزء من الشراكة بين مركز كوثر والوزارة.

ووفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء (التعداد السكاني العام لسنة 2014)[24] ، تظهر أرقام مثيرة للقلق حيث أنّ ما يقرب من 80% من الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في تونس لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية، أو أنهم أميون، يرتفع هذا الرقم ليصل 88% بالنسبة للأشخاص ذوي الاعاقات المتعددة والعميقة. وفي المقابل، يتمكن 4% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى التعليم العالي. وفي حين أن البيانات المحددة حسب نوع الإعاقة شحيحة، فمن المعقول أن تشكل الإعاقة البصرية أو السمعية عائقا إضافيا أمام التعليم، مقارنة بأنواع الإعاقات الحركية.

ويؤدي هذا النقص في فرص الحصول على التعليم إلى ارتفاع معدل البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة. والواقع أن أولئك الذين يتمكنون من العثور على عمل كثيرا ما يجدون أنفسهم محصورين في مهن نمطية لا تقدر حق قدرها، مما يديم دورة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي.

إن عدم الاعتراف بلغة الإشارات كلغة رسمية يحد من الالتزام بتعزيزها وتدريسها، ويزيد من حدة ذلك عدم قدرة الجهات الفاعلة والجمعيات العامة على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، بسبب نقص الوعي والتدريب في هذا المجال ونقص عدد الأشخاص المؤهلين للقيام بذلك ونقص فرص الانتداب وادماج مترجمي/ات لغة الإشارات.

ويجدر التنبه إلى أنّ انخفاض الاستثمار في التحول الرقمي والبحث العلمي يحدّ من إمكانية تطوير الحلول التكنولوجية على غرار ما يحصل في العديد من البلدان كبدائل لتعزيز الإدماج والوصول إلى الخدمات والمعلومات للصم وضعاف السمع.

تعزيز لغة الإشارات في تونس ضرورة لترجمة التزاماتها الدستورية والحقوقية

من خلال الالتزام الوارد في الدستور التونسي، ومن خلال التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، تحتاج تونس حقا إلى ترجمة التزامها تجاههم. وغني عن القول إنه ومن أجل ضمان الإدماج والتنمية المستدامة والعادلة، سيكون من المهم تعزيز الجهود الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة بشكل عام، ومراعاة خصوصيات الإعاقات السمعية و/أو البصرية، التي غالبا ما تكون غير مرئية ومهمشة.

وفي حين وفّر القانون التونسي آليات لضمان مشاركة هؤلاء الأشخاص وتمثيلهم في الحياة العامة، لا سيما في القانون الانتخابي وقانون مجالس التنمية المحلية والجهوية والغرفة الثانية للبرلمان، فمن المهم بنفس القدر الاستثمار في ضمان استفادة جميع أنواع الإعاقات من ذلك دون تمييز.

[22] https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/etude_accessibilite.pdf

[23] دراسة حول إمكانية الوصول إلى مرافق العنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء ذوات الإعاقة ضحايا العنف ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، 2023 ، الصفحة 30

[24] https://www.ins.tn/enquetes/recensement-general-de-la-population-et-de-lhabitat-2014

ويظل تعزيز لغة الإشارات كأداة وعامل للإدماج مسؤولية تتقاسمها الدولة ومختلف الجهات الفاعلة؛ لكن دور وزارة التعليم العالي والحث العلمي والجامعة يظل بالغ الأهمية في ضمان أن يتمكن مترجمو ووسطاء لغة الإشارات من ممارسة أدوارهم في دمج الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية. وفي هذا الإطار، نتوجه بالتوصيات التالية، لتكون مدخلا للتفكير في سياسة عامة لإدماج الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة السمعية، بالاعتماد في مرحلة أولى على تطوير قدرة اجازة لغة الإشارات، وفي مرحلة ثانية على توسيع دائرة نشر لغة الإشارات عموما.

أ. تعزيز الطاقة الاستيعابية لإجازة لغة الإشارات

تطوير هيئة التدريس:

- تفعيل التعاون الدولي لاستقطاب المهارات وسد الحاجة للأساتذة، وتوظيف مختصين/ات من ذوي الخبرة.
- خلق جسور لمختلف القائمين والقائمات بالتدريس لاكتساب الشروط اللازمة لتقدمهم الوظيفي والأكاديمي.
- التحفيز المادي لإطار التدريس غير الأكاديمي خصوصا من ذوي الإعاقة السمعية نظرا للمقابل المادي الزهيد الذي يحصلون عليه.

تحديث البنية التحتية والأدوات التعليمية:

- توفير تقنيات تعليمية مبتكرة، وتطوير موارد تعليمية تتكيف مع احتياجات الطلبة.
- العمل على إنتاج القواميس المتخصصة بالتعاون مع المجتمع المدني.
- التفكير في مسار تدريب واعتماد لوسطاء ووسيطات لغة الإشارة
- إنشاء مخبر بحوث بشروط ميسرة للمهتمين/ات في الميدان والاختصاصات المجاورة.
- تشجيع الأنشطة الثقافية من خلال بعث نوادي وتنظيم مؤتمرات.
- تشجيع الطلبة على التكوين في قرى لغات صيفية والتربصات في الخارج.

توسيع الشراكات:

- التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأجنبية المتخصصة في لغة الإشارة.
- تطوير الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع البحث والابتكار.
- إشراك الجهات الفاعلة المتخصصة في تصميم المناهج، من خلال آليات التشاور.
- تطوير الشراكة مع وزارتي التربية والتشغيل.

ب. تحسين الاندماج المهني للخريجين/ات

تنويع الفرص الوظيفية:

- زيادة الوعي بالمهن المتاحة لمترجمي/ات لغة الإشارات.
- تشجيع استحداث وظائف جديدة في مختلف الجامعات لوسطاء ووسيطات لغة الإشارات.
- دعم الخريجين/ات وادماجهم في سوق العمل.
- تكييف البرنامج التدريبي مع احتياجات سوق العمل.
- تطوير منظومة التدريب ومشاريع نهاية الدراسة بالتعاون مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة.
- رفع مستوى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي والإدماج بين الطلبة.
- تدريب الطلبة على مسائل ذات العلاقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

التواصل ورفع مستوى الوعي العام:

- تنظيم حملات توعية حول لغة الإشارات وحقوق ذوي وذوات الإعاقة السمعية.
- التعاون مع وسائل الإعلام لنشر معلومات إيجابية حول لغة الإشارات.

تعبئة الموارد المالية:

- البحث عن تمويل من القطاعين العام والخاص لدعم مبادرات حول لغة الإشارات.
- إنشاء نظام رعاية لدعم مشاريع التخرج في لغة الإشارات وتطوير البحث والابتكار.

كما يمكن أن تلعب جامعة المنار والمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس دورا هاما في تعبئة جهود مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز لغة الإشارات ونشرها، وذلك من خلال فتح المجال للتفكير المشترك بين مختلف القطاعات لوضع سياسة عامّة واضحة للنهوض بلغة الإشارات والاعتراف بها.

ج. المساهمة في تعزيز لغة الإشارات (LS) وتوسيع قاعدة مستخدميها

فتح نقاش عام وطني حول لغة الإشارات:

- تنظيم المؤتمرات وورش العمل والحملات التوعوية.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين: الوزارات والمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، فضلا عن ذوي وذوات الإعاقة السمعية.
- إنشاء مجموعة عمل وطنية لتنسيق الجهود ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز لغة الإشارات ونشرها.

تطوير برامج تعلم لغة الإشارات:

- تقديم دورات بالشراكة مع الوزارات ذات الصلة، على جميع المستويات، من المستوى الابتدائي إلى الجامعي، وتعليم الكبار ومدرسة الفرصة الثانية.
- تنويع مسارات التعلم (وجها لوجه، عبر الإنترنت، الرسمي وغير الرسمي) لتلبية احتياجات الجميع.
- تشجيع تعلم لغة الإشارات من قبل المهنيين الذين هم على اتصال بذوي وذوات الإعاقة السمعية (الأطباء والمحامين ومقدمي/ات الخدمات للنساء والفتيات ضحايا العنف، وما إلى ذلك).

تعزيز استخدام لغة الإشارات في الحياة اليومية:

- جعل الخدمات العامة في متناول ذوي وذوات الإعاقة السمعية (الإدارة، الصحة، العدالة، إلخ).
- تطوير الشراكات بين الجامعة والجمعيات والجهات الفاعلة الحكومية، واستخدام الحلول التكنولوجية للحد من التكاليف.
- تشجيع استخدام لغة الإشارات في وسائل الإعلام والثقافة.

الخاتمة

يعد تعزيز لغة الإشارات أداة ضرورية لإدماج الصم وضعاف السمع. وبالتالي، ستكون الخطوة الأولى هي تعزيز اجازة لغة الإشارات، من أجل أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات والقدرة على التطلع إلى تعزيز أوسع للغة الإشارات في المرحلة الثانية.

وتحقيقا لهذا الهدف الاستراتيجي، من المهم إشراك مختلف الجهات الفاعلة، فضلا عن آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. لذلك فإن دور الجامعة والبحث العلمي ضروري لتوحيد الجهود وتوجيه السياسات العامة بشكل أفقي للعمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة وإدماج الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة السمعية في المجتمع.

وسيواصل مركز كوثر والائتلاف العامل في إطار هذه الحملة جهوده لضمان أن يصبح اللامرئي مرئيا، وأن تصبح السياسات العامة واعية بأهمية تلبية الاحتياجات المحددة لضعاف السمع والبصر وفاقديه.

فريق التحرير:

امحمد عماد الزواري-استشاري في سياسات التنمية وحقوق الإنسان

مراجعة:

هادية بلحاج يوسف -مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، د. محسن الخوني والأستاذة بسمة بن الشاذلي والأستاذة سعاد عبد الواحد-المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس-جامعة المنار

Rue Sofiène Chaari, Centre urbain nord, Tunis, Tunisia
Center of Arab Women for Training and Research-CAWTAR
info@cawtar.org
cawtar.org